

التحرير والتنوير

فعلى الوجه الأول يكون قوله (ثم إليه يرجعون) زيادة في التهديد والوعيد . وعلى الوجه الثاني يكون تحريضا لهم على الإيمان ليلقوا جزاءه حين يرجعون إلى الله . ويجوز أن يكون الوقف عند قوله تعالى (يبعثهم الله) . وتم التمثيل هنالك . ويكون قوله (ثم إليه يرجعون) استطرادا تخلص به إلى فرع أسمائهم بإثبات الحشر الذي يقع بعد البعث الحقيقي فيكون البعث في قوله (يبعثهم الله) مستعملا في حقيقته ومجازه . وقريب منه في التخلص قوله تعالى (فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيي الله الموتى) في سورة البقرة .

(وقالوا لولا نزل عليه أية من ربه قل إن الله قادر على أن ينزل أية ولكن أكثرهم لا يعلمون [37]) عطف على جملة (وإن كان كبر عليك إعراضهم) الآيات وهذا عود إلى ما جاء في أول السورة من ذكر إعراضهم عن آيات الله بقوله (وما تأتيهم من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين) . ثم ذكر ما تفننوا به من المعاذير من قولهم (لولا أنزل عليه ملك) وقوله (وإن يروا كل أية لا يؤمنوا بها) أي وقالوا : لولا أنزل عليه أية أي على وفق مقترحهم وقد اقترحوا آيات مختلفة في مجادلات عديدة . ولذلك أجملها الله تعالى هنا اعتمادا على علمها عند الرسول A والمؤمنين فقال (وقالوا لولا نزل عليه أية من ربه) .

والموتى) جملة بين معترضا عطفها وقع (ربه من أية عليه نزل لولا وقالوا) فجملة A E يبعثهم الله ثم إليه يرجعون) وجملة (وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه) الخ . وفي الإتيان بفعل النزول ما يدل على أن الآية المسؤولة من قبيل ما يأتي من السماء مثل قولهم (لولا أنزل عليه ملك) وقولهم (ولن نؤمن لرقبك حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه) وشبه ذلك .

وجرد (نزل) من علامة التأنيث لأن المؤنث الذي تأنيثه لفظي بحت يجوز تجريد فعله من علامة التأنيث ؛ فإذا وقع بين الفعل ومرفوعه فاصل اجتمع مسوغان لتجريد الفعل من علامة التأنيث فإن الفصل بوحده مسوغ لتجريد الفعل من العلامة . وقد صرح في الكشاف بإن تجريد الفعل عن علامة التأنيث حينئذ حسن .

و (لولا) حرف تحضيض بمعنى " هلا " . والتحضيض هنا لقطع الخصم وتعجيزه كما تقدم في قوله تعالى آنفا (وقالوا لولا أنزل عليه ملك) .

وتقدم الكلام على اشتقاق (أية) عند قوله تعالى (والذين كفروا وكذبوا بآياتنا) في سورة البقرة .

وفصل فعل (قل) فلم يعطف لأنه وقع موقع المحاورة فجاء على طريقة الفصل التي بينهاها

في مواضع كثيرة أولها : قوله تعالى (قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها) في سورة البقرة

وأمر ا □ رسوله أن يجيبهم بما يعلم منه أن ا □ لو شاء لأنزل آية على وفق مقترحهم تقوم عليهم بها الحجة في تصديق الرسول ولكن ا □ لم يرد ذلك لحكمة يعلمها ؛ فعبر عن هذا المعنى بقوله (إن ا □ قادر على أن ينزل آية) وهم لا ينكرون أن ا □ قادر ولذلك سألوا الآية ولكنهم يزعمون أن الرسول E لا يثبت صدقه إلا إذا أيده ا □ بآية على وفق مقترحهم . فقوله (إن ا □ قادر على أن ينزل آية) مستعمل في معناه الكنائي وهو انتفاء أن يريد ا □ تعالى إجابة مقترحهم لأنه لما أرسل رسوله بآيات بينات حصل المقصود من إقامة الحجة على الذين كفروا فلو شاء لزادهم من الآيات لأنه قادر .

ففي هذه الطريقة من الجواب إثبات للرد بالدليل وبهذا يظهر موقع الاستدراك في قوله (ولكن أكثرهم لا يعلمون) فإنه راجع إلى المدلول الالتزامي أي ولكن أكثر المعاندين لا يعلمون أن ذلك لو شاء ا □ لفعله ويحسبون أن عدم الإجابة إلى مقترحهم بدل على عدم صدق الرسول E وذلك من ظلمة عقولهم فلقد جاءهم من الآيات ما فيه مزدجر . فيكون المعنى الذي أفاده هذا الرد غير المعنى الذي أفاده قوله (ولو أنزلنا ملكا لقضي الأمر ثم لا ينظرون) فإن ذلك نبهوا فيه على أن عدم إجابتهم فيه فائدة لهم وهو استبقاؤهم وهذا نبهوا فيه على سوء نظرهم في استدلالهم .